التجربة الأردنية في مجال تحرير النقل الجوي وإعادة هيكلة وتطوير الاطار القانوني والتنظيمي للطيران المدني

مقدمة

يلعب قطاع النقل الجوي والطيران المدني دوراً بارزاً وحيوياً في المجتمع سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي . وتبرز أهمية هذا الدور من خلال تأثيره على النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية والتبادل التجاري، حيث يساهم قطاع النقل الجوي في سرعة انتقال الأفراد وتشجيع السياحة من بلد إلى آخر وبالتالي يسهم في تقريب المسافات وبناء جسور الثقة والصداقة وتبادل المعرفة والتفاهم بين أبناء الكرة الأرضية على ترامي أطرافها وأبعادها .

وتؤثر عدة عوامل واعتبارات اقتصادية وفنية وسياسية وقانونية وتشغيلية وتنظيمية وغيرها على قطاع النقل الجوي ، حيث يؤثر كل من هذه الاعتبارات والعوامل، بدرجة متفاوتة في تدعيم هذا القطاع وضمان نموه وازدهاره .

هذا وتتبع دول سياسات متحررة في مجال النقل الجوي في حين لا تزال تطبق دول سياسات حمائية لناقلها الوطني عبر فرض قيود على نشاطات وعمليات شركات الطيران غير الوطنية العاملة إلى أراضيها ووضع بعض العقبات أمامها للدخول إلى أسواقها .

وبالنسبة للإقليم الجوي العربي المرتقب فإنه توجد عدة فوائد ومنافع اقتصادية للسياسة المتحررة التي بدأت بعض الدول العربية باعتمادها وانتهاجها ، حيث تؤدي هذه السياسة إلى تسهيل وتشجيع التجارة البينية بين دول الإقليم وتشجيع الاستثمار وتنمية السياحة وانتقال الخدمات والسلع بحرية أكبر ، وقبل هذا كله، لا بد من التنويه بالفوائد الكبيرة

التي يلمسها المستهلكون والمسافرون جواً الذين يصبح بمقدورهم التنقل بين دول المشرق العربي ومغربه والاختيار بحرية بين العديد من شركات الطيران واستخدام الرحلات الجوية التي تناسبهم. وتبعاً للسياسة المتحررة تزداد مشاركة القطاع الخاص وتتعزز المنافسة الإيجابية بين الشركات ، وتصبح المطارات في البلد مركز جذب عالمي أمام حركة النقل الجوي ليصبح المطار أكثر مشغولية واستغلالاً ويزداد حجم الشحن الجوي وتتزايد تبعاً لذلك حجم التدفقات والعوائد المالية والإيرادات المتأتية من جراء هذه النشاطات .

ونظراً للتطور الكبير الذي طرأ على صناعة النقل الجوي في العالم وبالأخص برامج إعادة الهيكلة والخصخصة وتحرير القيود التنظيمية للنقل الجوي فقد اتبعت الحكومة الأردنية سياسات انفتاحية وتحريرية في مجال النقل الجوي لمواكبة التطورات العالمية وقد تضمنت توجهات الحكومة وضع خطط وبرامج طموحه تهدف إلى تطوير مرافق الطيران المدني ورفع مستوى سلامة وأمن هذا القطاع وتشغيله بأعلى المستويات المطلوبة وعلى سبيل المثال فقد تم اتخاذ الخطوات التالية في سبيل تحقيق الأهداف مدار البحث : -

١- تم إقرار الاستراتيجية الوطنية للنقل الجوي والتي من أبرز ملامحها تطبيق سياسة التحرير التدريجي في مجال النقل الجوي من خلال السماح بتأسيس شركات نقل جوي غير منتظم وفي هذه المرحلة تم اقتصار نشاطها على نقل الأفواج السياحية من وإلى المملكة لنقاط لا تؤثر على تشغيل الخطوط الجوية المنتظمة لشركة الملكية الأردنية ، حيث بناء عليه تم ترخيص الشركة الأردنية للطيران للنقل الجوي غير المنتظم وهناك طلبات أخرى من شركات أردنية للحصول على تراخيص مماثلة .

٢- أن الأردن ينتهج ضمن الاستراتيجية الوطنية للنقل الجوي سياسة التحرير التدريجي للنقل الجوي (بدأ بتحرير قطاع النقل الجوي غير المنتظم ، والشحن الجوي) وتنسجم هذه الاستراتيجية مع البرنامج الزمني للتحرير لعام ١٩٩٨ ٠ والذي تم

اعتماده على مختلف الصعد والمستويات العربية (الهيئة العربية للطيران المدني، مجلس وزراء النقل العرب) وتوج بقرار القمة العربي الأخير في بيروت ليتم تطبيقه ضمن الإقليم العربي ٠ كما كان الأردن من الدول المشاركة في مؤتمر تحرير النقل الجوي العربي والذي عقد في دبي خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٢ والذي تمخض عنه بالإجماع صدور إعلان دبي حول تحرير النقل الجوي بين الدول العربية حيث عبر فيه رؤساء ومديرو سلطات الطيران المدني ومؤسسات النقل الجوي بالدول العربية المشاركين في هذا المؤتمر عن عزمهم على قيام تعاون وطيد فيما بينهم بتنفيذ قرار مؤتمر القمة العربية الرابع عشر الذي انعقد في بيروت في شهر آذار ٢٠٠٢ وتطبيقه بالشكل الذي يستجيب إلى الإرادة السياسية العليا ويخدم بالتالي المصالح العربية في هذا المجال ٠

٣- انسجاماً مع التزامنا في تنفيذ برنامج إطلاق حريات النقل الجوي بين الدول العربية فقد قمنا بمخاطبة كل من (مصر ، السعودية ، سوريا ، ليبيا ، تونس ، المغرب ، لبنان) وطلبنا تضمين اتفاقيات النقل الجوي الموقعة بين الأردن وهذه الدول بنداً يتعلق بإطلاق حريات النقل الجوي وذلك ضمن الآلية التنظيمية التي قامت بوضعها الهيئة العربية للطيران المدني لتنفيذ هذا البرنامج على المستوي الثنائي إلى حين إخراج اتفاقية تحرير نقل جوي بين الدول العربية (الاتفاقية المتعددة الأطراف) إلى حيز الوجود ، هذا وتم مؤخراً في هذا المجال التوقيع النهائي على اتفاقية خدمات النقل الجوي مع الجمهورية اليمنية متضمنة تحرير الأجواء حيث لا يوجد تحديد للسعة وعدد الرحلات بين البلدين ٠

٤- تجري سلطة الطيران المدني ضمن برنامج إعادة هيكلة السلطة وخصخصة المطارات تعديلات وتطوير للتشريعات الأردنية التي تحكم قطاع الطيران المدني والنقل الجوي حيث تم لغاية الآن تعديل قانون سلطة الطيران المدني من خلال قانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠١ ، حيث تضمن التعديل المذكور تمكين سلطة الطيران المدني من توفير البيئة التنافسية وحماية مصالح المستثمرين من القطاع

الخاص للاستثمار في مختلف خدمات ونشاطات الطيران المدني والمطارات ، كما انه يجري في إطار نفس البرنامج وبالأخص ضمن إعادة الهيكلة القانونية للسلطة إعداد قانون طيران مدني عصري يأخذ بعين الاعتبار كافة انعكاسات برنامج الخصخصة والمستجدات في قطاع الطيران المدني وفقاً للمعايير الدولية وكذلك يجري تطوير وتحديث المرافق والأنظمة في قطاع الطيران المدني بمختلف فروعه من سلطة الطيران المدني والمطارات ، والملكية الأردنية وخدمات التدريب على الطيران وغيرها من النشاطات والخدمات والتي تخضع حاليا إلى برنامج إعادة الهيكلة والخصخصة ، الأمر الذي يفتح الباب واسعاً أمام القطاع الخاص سواء الأردني أو العربي أو الأجنبي للمشاركة في هذا القطاع الهام مما يعني بالمحصلة تطوير وتحرير هذا القطاع أمام الاستثمار .

٥- أما فيما يتعلق بتعزيز القدرات التنافسية والتسويقية والتشغيلية للناقلات الجوية العربية وتشجيعها على تقوية أنماط التشغيل الحديث لدخول الأسواق وبالتالي الاستفادة من تحرير النقل الجوي ، فان سلطة الطيران المدني تشجع هذا التوجه حيث قام الناقل الوطني (الملكية الأردنية) بعقد تحالفات تسويقية مع شركات الطيران العربية وعلى سبيل المثال فقد تم مؤخراً عقد اتفاق ما بين الملكية الأردنية والخطوط الجوية العربية السورية لتقاسم الرموز والتعاون التجاري والتشغيلي فيما بينها ، وكذلك سبق وان عقدت الملكية الأردنية تحالفات تسويقية أخرى مع الطيران العُماني، الا أنه لم يتم الاستمرار فيه .

٦- تقوم سلطة الطيران المدني ضمن برنامج إعادة الهيكلة والخصخصة بالتركيز على الدور الرقابي والتنظيمي لها في صناعة النقل الجوي ، وبهدف تهيئة السلطة للعمل على أسس تجارية فان البرنامج يتضمن أيضاً إعادة تنظيم السلطة بتقسيمها إلى خمس وحدات عمل لزيادة كفاءة عمل السلطة والمطارات ووضع برنامج تدريبي لتأهيل كوادر السلطة وتحسين عمل وحدات العمل لزيادة كفاءة عمل السلطة

والمطارات وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لمختلف الجهات وتخفيض الكلف التشغيلية ما أمكن . ويهدف برنامج إعادة الهيكلة إلى تحديث الإدارة والوظائف وأساليب العمل للوصول إلى مستويات عليا في الأداء ورفع كفاءة وإنتاجية العاملين لتحسين نوعية الخدمات المقدمة وإزالة جميع المعيقات لتمكين الحكومة من تحقيق أهدافها الواردة بنص القانون المعّدل رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠١ .

٧- أصدرت سلطة الطيران المدني إعلانا بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١ تضمن تغيير اسم مطار العقبة الدولي ليصبح مطار الملك الحسين الدولي / العقبة وقد تم تطبيق سياسة الأجواء المفتوحة وإعلان المطار مفتوحاً أمام جميع حركة النقل الجوي المنتظم وغير المنتظم بشقيه للمسافرين والشحن الجوي اعتباراً من ذلك التاريخ كما تضمن الإعلان أيضاً رفع القيود التجارية على جميع الرحلات الجوية إلى مطار الملك الحسين الدولي المنتظمة وغير المنتظمة دون أية قيود ٠

أما فيما يتعلق بالرسوم والضرائب التي تفرض على شركات الطيران التي تستخدم المطار فانه استناداً إلى الصلاحيات الممنوحة لوزير النقل بالفقرة التاسعة من المادة السابعة من نظام رسوم الطيران المدني رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٨ فقد تم إعفاء الرحلات الجوية السياحية العارضة (Charter Flights) التي يكون مقصدها النهائي إلى المطارات الأردنية الثلاث من رسوم استعمال المطارات وتمنح هذه الرحلات خصم ٥٠% من هذه الرسوم إذا كانت المطارات الأردنية نقطة توسط لها ٠ وكذلك تم تخفيض رسوم المناولة إلى ٥٠% في كل من المطارات الأردنية الثلاث للرحلات الجوية السياحية العارضة شريطة أن تكون المطارات الأردنية هي المقصد النهائي لهذه الرحلات (Final Destination Point) ٠